

سوطا او شرعا فاحرم عن نفسه بوعه واتمها ثم احرم للمستاجر
 بالبح فان عاد الي الميعات في تلك السنة محميا بالبح او حلالا فاحرم
 به منه فلا دم عليه ولا حط فان لم يجد الي الميعات اجزا فحجه
 عن المستاجر ولزمه دم لمجاوزته الميعات في احرام الحج ودم
 اخر للمتع ان وجدته شروطا ولزمه ايضا ان يحط من الاجرة
 تعاونا ما بين حجتين استوفى لهما من طيل الاجارة المحرم
 بها حدة من الميعات وبأخرى من مكة وتحصل اجارة الامة
 بمكة الزمت ذمك حجة في اولك ربي او لفلان او الزمت
 ذمك بحصل حجة في اولك ربي واخصت اجارة الامة شروطا
 لا تستشاركها فيها اجارة العين والذمي بالخص من ذلك شرطان
 الاول حلول الاجرة فيمتنع فيها باجبارها سواء عتا اخر
 العمل فيها عند العقد ام الفصل به بخلاف اجارة العين الثاني
 تسليم الاجرة في مجلس العقد فيمتنع الاستبدال بها
 والحالة فيها ايضا **فرع** ويستتبط في كل من اجارة العين
 والذمة شروطا فان اتفق شرطتها فسدت الاجارة
 سواء كانت عينية او ذميمة احدثها علم المتعاقدين اعمال
 الشك عند العقد اركانها واجبات وسنن والمراد +
 بالسنة

بالسنة ما لا يخفى علي من له الامام بالتماسك وتوابعه
 حج في المراد بعلم الاركان والواجبات هل هو علي مذهب
 الاجير والمستاجر وعلي كل فلو استاجر من يظنه موافقا
 لمذهبه فيان مخالفا قبل يتخير في الفسخ بعد العقد
 ويجب في صورة الميت او لا يتخير قال ولعل الثانية
 اقرب اي بنا علي انه يلزمه تعهد امام المستاجر له
 قيا تب بالاعمال علي مذهبه ثانيا فيها ان يفوي النسك
 عين استوجر له فلا بد من نوع تعيين له عند العقد
 كمن اوصا في او يتبرع عند الاحرام كمن استوخرت له
 والاستتراط معرفة نالها كون الاجرة معلومة فان
 كانت في الامة استتراط العلم بها جنسا وقدر او صوة
 وان كانت معينة استتراط معاينتها ورابعها رشد
 المتعاقدين وخامسها الحرية والبلوغ ولما ذكره
 والافوته فلا تستتراط فخص الزانية للبراءة عن الرجل
 وعكسه سادسها ان يكون المخبون عنه ميتا او
 مصنوبا اذ في الحج سابعها بيان انه افراد او تمتع
 او قرات فان ابرهم بطل لكن يقع للمستاجر باجرة